

محددات الادخار المحلي في الاقتصاد الجزائري: دراسة تحليلية للفترة (1985 - 2015)

Determining factors of local savings in the Algerian economy: An Analytical study , Period (from 1985 - to 2015).

أ. فقيقي سعاد

طالب دكتوراه، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الأفريقي
جامعة أحمد دراية، الجزائر
تاريخ القبول: 2019/06/16

أ. دحو محمد*

طالب دكتوراه، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الأفريقي
جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر
تاريخ الاستلام: 2019/02/11

مستخلص: يهدف في هذا المقال إلى التعرف على أهم المتغيرات الاقتصادية المحددة للادخار المحلي من خلال تحليل تطور مجموعة من هذه المتغيرات التي تعنى بالتأثير على الادخار المحلي حسب النظرية الاقتصادية بصفة عامة والتي تؤثر على الادخار المحلي في الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة، الفترة الممتدة من 1985 إلى 2015، بإتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث يتم دراسة وتحليل بيانات المتغيرات الاقتصادية المتمثلة في (العمق المالي، سعر الفائدة، الدخل، التضخم، رصيد الحساب الجاري، رصيد الميزانية العامة، أسعار البترول)، فتبين من خلال الدراسة أن الادخار المحلي في الجزائر يتأثر بنسبة كبيرة بتطور أسعار البترول، وضعيف التأثير بالمتغيرات الأخرى محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: ادخار محلي، اقتصاد جزائري، نمو اقتصادي، متغيرات اقتصادية.

تصنيف JEL: G24, O16

Abstract : This article tends to identify the most important economic variables of local savings by analyzing the development of a group of these variables that affect the effect of domestic savings according to economic theory in general, and the impact on the domestic savings in the Algerian economy in particular from 1985 to 2015.

The former is based on financial depth, interest rates, income, inflation, public budget balance and oil prices. The study shows that local savings in Algeria are significantly affected by the fluctuations of oil prices which are vulnerable to other variables themselves.

Keywords: domestic savings, Algerian economy, economic growth, economic variables.

Classification JEL: G24, O16

المقدمة:

يعتبر الادخار أحد أهم المفاهيم الاقتصادية التي تم تناولها وإثراء جنبها النظري عبر تاريخ الفكر الاقتصادي بتنوع مدارس، وذلك لأهميته البالغة ودوره الحيوي في عملية النمو الاقتصادي الوطني، وكذا إسهامه في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لجميع أفراد المجتمع. بالإضافة إلى أنه يعتبر صمام أمان لاقتصاد البلد أمام مختلف الصدمات الاقتصادية.

فالادخار له دور هام على عدة مستويات، فزيادة عن كونه مصدرا أساسيا من المصادر الداخلية في عملية تمويل التنمية فإنه يبعد الاقتصاد عن سياسة التمويل بالتضخم (الإصدار النقدي)، كما يمكن من خلاله تخفيض حدة الديون الخارجية الناتجة

* المؤلف المراسل : دحو محمد، dahomedprof@gmail.com

من عملية اللجوء إلى رأس المال الأجنبي. ولا تقف أهميته عن هذا الحد. بل يعتبر وسيلة اقتصادية كفيلة لتكوين رأس المال أو بناء الطاقات الإنتاجية الجديدة ووضعها موضع الإنتاج. واستغلال الموارد الطبيعية وهذا كله يؤدي إلى زيادة الدخل الفردي والدخل القومي وتنشيط الدورة الاقتصادية ككل.

فالجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة إلى زيادة مدخراتها المحلية، وحشدتها في الاقتصاد من أجل توفير رؤوس الأموال اللازمة لتنفيذ المشروعات الاستثمارية التنموية. والنهوض بمستوى أدائها الاقتصادي، وإحداث دفعة قوية في النمو. لكن المتبع للوضع الاقتصادي في الجزائر يرى أن الادخار المحلي فيه لا ينمو وفق متطلبات التنمية الاقتصادية فيها. مما يفرض عليها للجوء إلى أسلوب الاستدانة الخارجية. نظرا لقصور مواردها المحلية وعجزها عن تغطية تكاليف الاستثمارات التنموية. أو اللجوء إلى التمويل بالتضخم (الإصدار النقدي)، وهذا ما حصل فعلا إبان سنوات الثمانينات والتسعينيات والفترة الحالية (منذ منتصف سنة 2014). وقاد إلى فشل الخطط التنموية وإهدار الموارد الاقتصادية وتضييع الوقت والجهد.

وعليه نسعى من خلال هذه الورقة البحثية إلى مناقشة وضع الادخار المحلي في الجزائر من خلال تحليل تطور مجموعة من المتغيرات الاقتصادية التي يعتبر أنها تؤثر على الادخار المحلي خلال الفترة (1985-2015). وما علاقة هذا التطور بنمو الادخار المحلي. من أجل تحديد ما هي التي تؤثر على الادخار المحلي من غيرها. وعليه، يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال السؤال التالي:

ماهي المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة (1985-2015)؟.

ولمعالجة الإشكالية والإحاطة بجميع الجوانب التي تشكل محاور موضوع البحث عمدنا إلى تحليلها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المحددات الادخار المحلي في النظرية الاقتصادية؟
- إلى أي من المتغيرات يستجيب الادخار المحلي في الجزائر؟

فرضيات البحث: تأسيسا لما تقدم اعتمدنا الفرضيات التالية كأساس ومنطق لمناقشة موضوع البحث:

- تتفق معظم الدراسات الاقتصادية على أن الادخار المحلي يتأثر بالدخل وسعر الفائدة ومعدل التضخم والثروة والوضع المالي في الاقتصاد.
- عائدات النفط هي المؤثر الأساسي على الادخار المحلي في الجزائر في كل مرحلة تنموية.

أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلى الإجابة على الأسئلة الواردة بصفة أساسية في الإشكالية واختبار مدى صحة الفرضيات المتبناة. من خلال ما يلي:

- تحليل أهم المتغيرات الاقتصادية التي تعنى بالتأثير على الادخار المحلي في الواقع الجزائري في الفترة (1985-2015).
- الوقوف على ما هي المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر فعلا على الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة (1985-2015).

الدراسات السابقة:

- بحث عبد الله ناصر العريفي (العريفي، 2006). محددات الادخار المحلي في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال الفترة من (1970-2003). وبينت نتائج الدراسة وجود أثرا إيجابية لكل من الأنفاق الحكومي وسعر الفائدة الحقيقي على الادخار المحلي، بينما كان التأثير سلبيا بالنسبة لمعدل التضخم على الادخار المحلي. وهي نتائج تتفق بوجه عام مع الفرضيات.
- بحث (Athukorala and sen (Athikorala & Ksem, 2004, pp. 491-503). في محددات الادخار الخاص في الهند خلال الفترة (1954-1988)، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لكل من معدل الفائدة الحقيقي، متوسط دخل الفرد، معدل نمو نصيب الفرد، انتشار التسهيلات المصرفية، ومعدل التضخم على الادخار المحلي. من ناحية أخرى كان لمعدلات التبادل التجاري وتحويلات المغتربين الهنود أثرا سلبيا على معدل الادخار. كما أن معدل التضخم المعتدل يبدو أن له تأثيرا إيجابيا على الادخار الخاص.
- بحث كل من (Hussain and Brookins (Hussain & T.Brookins, 2001, pp. 150-170 في محددات الادخار الوطني، إستادا إلى بيانات عينة كبيرة من الدول، وبينت النتائج أن حصة الزراعة من الناتج الإجمالي، الادخار العام، التوازن في الميزانية وميزان الحساب الجاري كانت لهم تأثيرات قوية في تفسير سلوك الادخار.
- بحث (Hafizahhammad Ahmad khan (Khan & Abdullah, 2010, pp. 23-34 في محددات الادخار لماليزيا باستخدام دورة الحياة وذلك للفترة (1978-2007). واستخدمت الدراسة متغيرات: نصيب الفرد من الدخل، معدل الفائدة، التوازن المالي، معدل الإعالة العمرية للشباب ومعدل الإعالة العمرية لكبار السن ومعدل التضخم، وأظهرت النتائج أن نصيب الفرد من الدخل، ومعدل العائد، ومعدل الإعالة العمرية لكبار السن ومعدل التضخم من محددات الادخار الوطني.
- بحث كل من (الخطر، 2017، صفحة 283). في محددات الادخار المحلي في الاقتصاد الجزائري. دراسة قياسية للفترة (1970-2015)، وتوضح من خلال نتائج الدراسة القياسية أن معد نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة الجارية والفترة التي تسبقها، رصيد الميزانية العامة للدولة، رصيد الحساب الجاري، أسعار النفط ومعدل الادخار المحلي للفترة السابقة. ذات التأثير الواضح على محددات الادخار المحلي في الجزائر

1. الإطار النظري للادخار المحلي:

يلعب الادخار المحلي دورا كبيرا وأساسيا في توفير الموارد المالية اللازمة لسيرورة العملية التنموية، إذا يعتبر من أهم مصادر تمويلها وأحد عوامل دفع عجلة التقدم والنمو، وذلك من خلال تحفيز الاستثمارات، سنحاول دراسة الإطار النظري للادخار المحلي من خلال إبراز مفهومه وكذا أهميته ومصادره.

1.1. مفهوم الادخار حسب أهم مدارس الفكر الاقتصادي

1.1.1. المدرسة الكلاسيكية

يرى أصحاب هذه المدرسة ابتداء من آدم سميث (سميث (1723-1790)) إلى جون باتيست ساي (1832 ج.). بأن الادخار من العمليات التي يعتمد عليها في الاستهلاك المستقبلي بذل الاستهلاك الحاضر، وهم بذلك يأخذون في الاعتبار الممتلكات (الإرث)، ومجموع الأصول النقدية المالية أو الحقيقية في تكوين الادخار (خيرة، 1999-2000، صفحة 17).

2.1.1. المدرسة النيوكلاسيكية.

وعلى رأسها فالراس (1834))، الذي يقدر أن الامتناع المستهلكين من شراء منتج لا يقلل في شيء من قدهم، وإنما يرفع من اكتنازهم، ويرى فالراس أن لكل سعر فائدة محتمل ما يقبله من مدخرات الأفراد على استثماره في أصول جديدة وأن سعر الفائدة هو المتغيرة الذي يعادل بين الادخار الكلي والاستثمار الكلي (خليف، 2016، صفحة 201). أما ألفريد مارشال (- (1924)). فإنه يرى أن هناك عنصرين مؤثرين في حجم الاحتياطات المرغوبة، تتمثل في أهمية كل من الدخل والثروة، ويؤكد على أن سعر الفائدة هو ثمن استخدام رأس المال في السوق، وأن سعر يميل إلى التوازن عندما يتعادل الطلب الكلي لرأس المال عند سعر معين مع العرض الكلي لرأس المال في هذا السوق عند نفس السعر (رابح، 2015، صفحة 03).

3.1.1. المدرسة الكينزية:

وعلى رأسها المفكر الاقتصادي كينز (1946)). الذي يرى بأن الادخار هو عملية الامتناع عن الاستهلاك، فهو يعتقد أن الادخار هو قسط من الدخل غير موجه للاستهلاك وتكتب علاقته كالتالي (دعاس، 2002-2003، صفحة 05):

$$S = Y - C$$

حيث: S يمثل الادخار، Y يمثل الدخل، C يمثل الاستهلاك

من خلال التعارف السابقة للادخار يمكن استنتاج ما تم الاتفاق عليه من طرف المدرس الاقتصادية الأخذ فيه. وهو الامتناع عن جزء من الدخل المتاح وتوجيهه نحو الاستثمار في إنتاج السلع والخدمات والتي تأخذ بدورها طريقها للإنتاج (إسماعيل، دون سنة النشر، صفحة 27). وأنه عملية اقتصادية يقوم بها الفرد كما تقوم بها الدولة (زيتوني، 2010، صفحة 10). وهو بذلك يصبح حتمية لتكوين رأس المال الذي يستخدم في عملية الإنتاج، وبمعنى آخر يصبح الادخار ضرورة للتمويل. (طارق، 2016، صفحة 202).

2.1. مفهوم الادخار المحلي:

يقصد بالادخار المحلي جملة المدخرات التي يقوم بها أعوان النشاط الاقتصادي في الدولة (اليقين خ.، 2011-2012، صفحة 64)، وهو جملة المدخرات الناتجة عن فائض الدخول المحققة لمختلف أعوان النشاط الاقتصادي في الدولة عن إجمالي الاستهلاك خلال نفس الفترة (سلامي، 2011، صفحة 35)، وينقسم الادخار المحلي إلى قسمين رئيسيين، المدخرات الاختيارية لدى البنوك وصناديق التوفير وشركات التأمين، والمدخرات الاجبارية التي تحققت في قطاع الأعمال من أرباح غير موزعة ومخصصات الاهتلاك وكذلك المدخرات لدى صناديق التأمينات والمعاشات والادخار الحكومي. ويمكن حساب قيمة الادخار المحلي من خلال العلاقة التالية:

الادخار المحلي = قيمة الدخل المحلي - قيمة الاستهلاك المحلي (سلامي، 2011، صفحة 35).

3.1. الأهمية الاقتصادية للادخار المحلي:

يحظى الادخار بأهمية كبيرة واهتمام بالغ في حياة الفرد والمجتمع، الذي يمثل بالنسبة للفرد وسيلة لمواجهة أحداث المستقبل غير المتوقعة والاحتياط للطوارئ (أمين، 2013، صفحة 38)، أما بالنسبة للمجتمع فإن أهمية الادخار تتبلور في الدور الذي يلعبه في عملية النمو والتنمية الشاملة باعتباره يمثل أحد أهم مصادر تمويل عمليات التنمية الاقتصادية، إن لم يكن أهمها على الإطلاق، كما يمثل أحد وسائلها لتحقيق النمو الاقتصادي في معظم الدول بمختلف مستوياتها، لاسيما النامية منها (أحمد س.، 2015، صفحة 47)، كما أنه السبيل الوحيد لرفع معدلات الناتج الكلي والدخل، وخير وسيلة لتمويل برامج الاستثمارات الضخمة والطموحة (عناية، دون سنة النشر، صفحة 238)، ذلك أن استخدام الادخار المحلي في عملية التنمية الاقتصادية يؤدي إلى تفادي السلبيات التي يمكن أن تنجم عن استخدام المصادر الخارجية للتمويل، أو استخدام، طريقة التمويل غير التقليدي. وحيث أن كل استثمار لابد أن يقابله ادخار، فإن رفع معدل الاستثمار يقتضي بالضرورة رفع معدل الادخار المحلي، فهو إذن ذو أهمية كبيرة في الإسراع بعملية التنمية وحفز الاستثمار، وينظر إليه على أنه قوة اقتصادية وأمر تفرضه الضرورة وتحتّمه المصلحة (حسن، 2011، صفحة 7)، ويعتبر كذلك عصب عملية النمو والتنمية (قاسم، 2011، صفحة 7).

4.1. مصادر الادخار المحلي:

تتمثل مصادر الادخار المحلي فيما يلي:

- **مدخرات القطاع العائلي (الأفراد):** وهي المدخرات التي يقوم بها هذا القطاع مما يزيد من دخولهم المتاحة عن الاستهلاك، ويوجه الفائض للادخار، ويسمى بالادخار الشخصي، وهو مصدر مهم من مصادر الادخار المحلي (يونس، 1984، صفحة 260).
- **مدخرات قطاع الأعمال الخاص:** يشمل هذا القطاع جميع المنظمات والمنشآت التي تنتج السلع والخدمات بقصد بيعها وتحقيق أرباح منها، ويتمثل ادخار هذا القطاع في الإيرادات المحققة في هذه المنشأة ناقصا الدخل الموزعة والضرائب المباشرة (آدم، 2005، صفحة 34).
- **مدخرات قطاع الأعمال العام:** يشمل قطاع الأعمال العام جميع المشاريع والمؤسسات والهيئات والشركات التي تمتلكها الدولة، وتقوم بتنفيذ خطط وبرامج التنمية، ويتمثل الادخار في هذا القطاع في الفرق بين إيراداته ومصروفاته والفرق يذهب لموازنة الدولة ويعتبر فائض (ادخار)، والعكس صحيح إذا لم يكن هناك فائض (القريشي، 2007، صفحة 191).
- **الادخار الحكومي:** يتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية والنفقات الحكومية الجارية (القريشي، 2007، صفحة 192).
- **المدخرات الجماعية:** يقصد بها تلك المدخرات التي تستقطع من دخول بعض الجماعات في المجتمع بطريقة إلزامية نتيجة لترتيبات معينة تفرضها الدولة بقانون (آدم، 2005، صفحة 38).

5.1. محددات الادخار المحلي:

يعتبر التعرف على سلوك أطراف النشاط الاقتصادي واتجاهاتهم التي تحكم قراراتهم الادخارية أمرا مهما بالنسبة لمتخذي القرارات الاقتصادية، فبالرغم من وجود عوامل اقتصادية إلا أن هناك عوامل أخرى ذات أهمية في تحديد مستوى

الادخار. كالعوامل الاجتماعية، والثقافية، والجغرافية، وغيرها من العوامل، ومن بين أهم محدّدات الادخار المحلي نذكر ما يلي:

- **الدخل المتاح:** اعتبر الفكر الكنزي أن الدخل المتاح هو المحدد الرئيسي للادخار، وذلك من خلال دالة الاستهلاك التي أوضح فيها أن الدخل إما أن يستهلك وإما أن يدخر، وبالتالي حسب الفكر الكنزي الدخل هو المحدد الأساسي للادخار (عريقات، 2006، صفحة 134).
- **سعر الفائدة:** يثير تأثير سعر الفائدة على الادخار والعلاقة بينهما جدلاً كبيراً منذ فترة طويلة، إلا أنه يمكن القول أن المدخرين قد تكون لهم تفضيلات قوية اقتصادياً، بحيث تفضي إلّان رفع سعر الفائدة قد يؤثر على الادخار في اتجاهات متعارضة (معتوق، 1989، صفحة 06)، لكن أغلب الباحثين توصلوا إلى وجود أثر موجب للفائدة على الادخار خاصة في الدول المتقدمة، وإن كان هذا الأثر محدوداً، أما في الدول النامية فليس هناك اتفاق على اتجاه عام لأثر الفائدة على الادخار (أمين، 2013، صفحة 40)، وأن هناك رأي لدى أغلب الباحثين أن دور الفائدة يقتصر على تحديد طبيعة الأوعية الادخارية التي يتدفق فيها الادخار، أكثر من تحديده للميول الادخارية للأفراد.
- **التضخم:** اعتبر الاقتصاديون التضخم من العوامل المؤثرة على الادخار والاستهلاك، والسبب في ذلك يعود إلى أن الارتفاع في المستوى العام للأسعار يؤثر بشكل ملحوظ على القوة الشرائية للدخل، ومن ثم ينعكس تأثيرها سلباً على الاستهلاك والادخار (البسام، 2005، صفحة 19).
- **الثروة:** يقصد بالثروة الأصول العينية والمالية بالإضافة إلى العنصر البشري كجزء من الثروة. حسب تعريف فريدمان، وقد أشار إلى أهمية هذا المتغير في التأثير على سلوك متغيرات اقتصادية، مثل الطلب على النقود، وعرض النقود، والاستهلاك والادخار، حيث أن هذه الأصول بأنواعها تولد دخلاً وهذه الدخول تؤثر على الاستهلاك والادخار (أمين، 2013، صفحة 40).
- **الوضع المالي:** يتفق معظم الاقتصاديين على أن تطور النظام المالي يعتبر شرطاً مهماً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، حيث أنه من أهم نتائج تطور النظام المالي، عمله على زيادة معدلات الادخار المحلي وخلق قناة مناسبة لتدفق هذا الادخار باتجاه الاستثمارات، أكدت الدراسات الاقتصادية أن الدول التي تمتلك نظام مالي متطور، أو أن نظامها المالي يمر بمراحل متقدمة من التطور، تكون فيها معدلات الادخار بالنسبة للنتائج المحلي مرتفعة، بالإضافة إلى أن نمو الادخار فيها متسارعاً (مسعود، 2006، صفحة 48).

6.1. علاقة الادخار المحلي بالاستثمار:

تقرر النظرية الاقتصادية أن الادخار هو مصدر الاستثمار كما أن الادخار يتعادل مع الاستثمار، حيث أن الدخل القومي يساوي قيمة الإنتاج القومي، ويعد تعادل الادخار مع الاستثمار، شرطاً توازنياً مهماً لتحقيق التوازن الاقتصادي، حيث إن عدم تساويهما، يولد قوى انكماشية أو توسعية. ويختلف تحليل العلاقة بين الادخار والاستثمار، في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي عنه في الفكر الكينزي

- فالاقتصاديون الكلاسيكي يرون أن هناك تعادل دائماً بين الادخار والاستثمار على أساس حدوث تغيرات في سعر الفائدة (الحقباتي ف.، 1999، صفحة 18) حيث أنه يتم تحويل الادخار إلى الاستثمار عن طريق سعر الفائدة الذي يعتبر حجر الزاوية في النظرية الكلاسيكية وبواسطته يبقى قانون ساي صالحاً بالنسبة للاقتصاد تسود فيه النقود (ساكر، 2006، صفحة 8). حيث أن الادخار هو مصدر الوحيد لعرض رؤوس الأموال النقدية، والاستثمار هو المصدر الوحيد لطلب رؤوس الأموال النقدية، فعندما يقرر الشخص استثمار مبلغ من المال، فهذا يعني زيادة الطلب على رؤوس الأموال النقدية، مما يؤدي إلى رفع سعر الفائدة وهذا الارتفاع في سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة عرض رؤوس

الأموال النقدية، أي الادخار، بالقدر الذي يجعله يتعادل مع الاستثمار، أما إذا قرر الشخص ادخار مبلغ من المال فهذا يعني زيادة عروض رؤوس الأموال النقدية، مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة، باعتباره ثمن استخدام رأس المال، وهذا الانخفاض في سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة طلب رؤوس الأموال النقدية، أي الاستثمار الذي يجعله يتعادل مع الادخار، وعليه فإن الكلاسيك يفترضون تعادل الادخار والاستثمار، وحلقة الوصل التي تؤدي إلى هذا التعادل هي سعر الفائدة (اليقين خ، 2012، صفحة 67). كما يعتبر الكلاسيكيون أن المدخرات هي بحكم طبيعتها استثمارات حقيقية (الحقاني ف، 1999، صفحة 19).

• أما كينز فقد انتقد وجهة نظر التقليديين فيما يخص التساوي المستمر بين الادخار والاستثمار من خلال مرونة سعر الفائدة في ما يلي (مولود، 2016، صفحة 67):

✓ أن المساواة الدائمة بين الادخار والاستثمار لا تحدث بفعل مرونة سعر الفائدة، وإنما من خلال التغيرات في مستوى الدخل، وأن الاستثمار دالة متناقصة في الفائدة، والادخار دالة في مستوى الدخل.

✓ انتقد كينز التقليديين في افتراضهم ثبات منحى الادخار وتغير منحى الاستثمار بفعل تغيرات الفائدة. فتغير الاستثمار بالزيادة في رأي كينز يؤدي إلى تغير مستوى الدخل بالزيادة، وذلك من خلال مضاعف الاستثمار مما يزيد الادخار.

✓ كما رفض كينز وجهة نظر التقليديين بأن المساواة بين الادخار والاستثمار ومن تم توازن الدخل يحدث عند مستوى التوظيف الكامل، رأى أنه طالما أن التوظيف الكامل حالة نادرة الحدوث فإن المساواة بين الادخار والاستثمار تحدث عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل.

وبشأن العلاقة بين الادخار والاستثمار اعتبر كينز أن الادخار والاستثمار لا تحددهما آلية سعر الفائدة، فقط كما افترض التقليديون، وإنما تحددهما عوامل أخرى: فالمدخرون لن يقللوا استهلاكهم ويزيد ادخارهم لمجرد ارتفاع سعر الفائدة، ولكنهم سيزيدون ادخارهم إذا ازدادت دخولهم الحقيقية (سعيد، 1972، صفحة 190).

• أما المدرسة السويدية في تحديد العلاقة بين الادخار والاستثمار فقد ميزت بين الادخار والاستثمار المحققين بالفعل خلال الفترة الماضية، وبين الادخار والاستثمار اللذين يخطط الأفراد أو يرغبون في تحقيقها خلال فترة قادمة (مولود، 2016، صفحة 69).

ففيما يتعلق بالادخار والاستثمار المحققين فعلا يشير أصحاب هذه المدرسة إلى أنهما يكونان دائما وبالتعريف متعادلين، وذلك لأن كل منهما يمثل الفرق بين الدخل الذي حققه المجتمع في فترة ماضية وبين ما أنفق على الاستهلاك في نفس الفترة، أما بالنسبة للادخار والاستثمار المخططين أو المتوقعين فليس هناك ما يضمن تعادلها فكل من الادخار المتوقع والاستثمار المتوقع له مجموعة من العوامل تؤثر فيه، فمثلا الادخار يتأثر بحجم الدخل الحقيقية المتوقعة، والائتمان والسياسة الاقتصادية، وقرارات الاستثمار المخطط يتأثر بحجم الوقت، والتقدم التقني، والتوقعات الربحية (سعيد، 1972، صفحة 23).

7.1. علاقة الادخار المحلي بالنمو الاقتصادي:

يعبر النمو الاقتصادي عن تلك الزيادة السنوية المعبر عنها بالنسبة المئوية للناتج القومي الصافي أو الناتج المحلي أو الإجمالي الحقيقي مقاسا بالنسبة للفرد، ويعكس المعيار الحقيقي لمستوى التقدم الاقتصادي والرفاه (معروف، 2005، صفحة 347). ويعبر عنه أيضا بحدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي (أحمد م، 1992، صفحة 45)، حيث يجب أن يترتب عن النمو الاقتصادي زيادة في الدخل الحقيقي للفرد، أي معدل النمو لا بد أن يكون أكبر من معدل النمو السكاني، وهذا لا يتأتى إلا بوجود معدلات استثمار مقبولة ومتزايدة، والتي لا يمكن تصورها إلا بوجود معدلات مماثلة من الادخار المحلي، وبالتالي فإن زيادة معدلات النمو تتطلب أولا

زيادة في المدخرات لتحفيز تكوين رأس المال، إذ كلما ارتفع معدل الادخار أثر ذلك بالإيجاب على معدلات النمو. وهنا تشير الدراسات العلمية أن هناك علاقة دائرية موجبة بين النمو والادخار، فزيادة المدخرات تؤدي إلى زيادة النمو، وكذلك زيادة النمو تؤدي إلى رفع مستوى الادخار، ولذلك فإن الادخار المحلي لا يعد أحد أهم مصادر تمويل الاستثمارات فحسب بل هو المصدر الرئيسي لها، والتي تعتبر في النهاية السبيل الوحيد لتحقيق النمو الاقتصادي.

2. تحليل محدّدات الادخار المحلي في الجزائر

سنتعرض في هذا الجزء إلى تحليل سبعة متغيرات اقتصادية كمحددات للادخار المحلي في الجزائر حسب ما تم التطرق إليه في الجانب النظري، وذلك بالاستعانة بإحصائيات تغطي كامل فترة الدراسة، وهذه المتغيرات تتمثل في: العمق المالي، سعر الفائدة، النمو الاقتصادي والتضخم، رصيد الحساب الجاري، رصيد الميزانية العامة، أسعار البترول.

1.2. تحليل مؤشرات العمق المالي في الجزائر للفترة (2000-2015):

يلعب القطاع المالي دورا محوريا في توفير التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات الاستثمارية، من خلال تعبئة المدخرات المحلية وتشير الدلائل والدراسات إلى وجود علاقة بين مستويات العمق المالي وحجم تعبئة المدخرات المحلية، والجدول رقم (01) يبين تطور مؤشرات العمق المالي في الجزائر (اقتصرنا في دراسة هذا المؤشر على الفترة من 2000 إلى 2015 كون هي الفترة اتسمت بالتعديلات المالية والمصرفية في الجزائر) كما يلي:

الجدول رقم (01): تطور مؤشرات العمق المالي في الجزائر للفترة (2000-2015)

المؤشرات السنوات	نسبة سيولة الاقتصاد (نسبة % M2/PIB)	نسبة تغطية أصول أجنبية للكتلة النقدية	نسبة الودائع من الناتج المحلي الخام	نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الخام	عدد فروع البنوك التجارية في كل 1000 كلم ²
2000	49.3	38.36	35.17	7.11	
2001	58.1	52.99	41.95	7.93	
2002	63.9	60.51	46.88	12.07	
2003	63.7	69.84	46.4	11.16	
2004	61.0	83.44	44.15	9.38	
2005	55.2	100.77	39.37	9.52	0.47-
2006	58.0	111.7	41.31	12.4	0.5
2007	63.7	123.7	48.01	12.9	0.52
2008	63.0	147.2	46.74	12.78	0.55
2009	70.8	151	50.77	15.77	0.56
2010	69.1	144.9	47.63	15.05	0.56
2011	67.8	140.2	46.15	13.52	0.58
2012	67.8	135.6	44.65	13.48	0.59

2013	71.6	127.5	46.78	16.34	0.60
2014	79.4	111.07	52.99	18.13	0.61
2015	79.44	114.14	48.56	15.12	0.74

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء والبنك الدولي.

- نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) أن نسبة سيولة الاقتصاد في تزايد مستمر حيث تضاعفت في سنة 2015 عن مثيلتها في سنة 2000 وذلك بفضل تضاعف الكتلة النقدية (M2) الناتجة عن زيادة النفقات العامة في إطار السياسة الجديدة ابتداء من سنة 2001، والتي تميزت بتدخل الدولة عن طريق برامج لدعم النمو الاقتصادي وذلك بتخصيص موارد مالية بمبالغ كبيرة ومتزايدة موجبة لمختلف القطاعات الاقتصادية.
- ابتداء من سنة 2005 أصبح صافي الأصول الخارجية تغطي كل الكتلة النقدية M2 وهو ما يبين الأهمية المتزايدة لدور الأصول الأجنبية كمحدد هيكلي للتوسع النقدي في الجزائر.
- ارتفاع الكتلة النقدية (M2) إلى ارتفاع نسبة سيولة الاقتصاد التي ارتفعت من 49% في سنة 2000 إلى 79% لسنة 2015، لكن في المقابل نلاحظ أن نسبة السيولة الاقتصادية في الجزائر أقل من مثيلتها في كل من المغرب وتونس حسب معطيات البنك الدولي، فمثلا في سنة 2011 بلغت في الجزائر حوالي 67.8% لكن في كل من تونس والمغرب تجاوزت 80%، ومنه درجة العمق المالي في الجزائر اعتبارا لنسبة سيولة الاقتصاد ضعفت نسبيا.
- نسبة الودائع من الناتج المحلي الخام لم تتجاوز 53% خلال سنوات فترة الدراسة، وهي نسبة ضعيفة مقارنة بمتوسط هذه النسبة في الدول العربية التي بلغت في سنة 2013 حوالي 82.8%، وسجلت أعلى نسبة لها في لبنان بـ 338%، والأردن بـ 142.3%، والإمارات بـ 116% (حسب معطيات البنك الدولي)، وهي بذلك تعبر عن مدى عجز النظام المصرفي الجزائري على استقطاب وتعبئة المدخرات، وأن هناك حجم معتبر من السيولة يتم تداوله في القطاع الموازي.
- نلاحظ أن نسبة الانتماء إلى الناتج المحلي الخام لم تتعدى 18% خلال فترة الدراسة وهي نسبة ضعيفة مقارنة ببعض دول العالم، فمثلا بلغت في السودان 22.4%، وفي مصر بلغت 30%، وفي ماليزيا بلغت 117% (حسب معطيات البنك الدولي)، مما يعبر عن ضعف مساهمة القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية، رغم كل الإصلاحات التي حاولت من خلالها الدولة تفعيل دور البنوك في تمويل الاقتصاد.
- نلاحظ أن كثافة البنوك المصرفية ضعيفة لم تتجاوز 61% خلال سنوات فترة الدراسة، مما يعبر عن عدم توفر الخدمات المالية لنسبة معتبرة من السكان وهذا يقف دون قدرة البنوك على امتصاص مدخرات الأفراد.
- مما سبق يظهر لنا ضعف الوضع المالي في لعب دورا فعال في تنمية الادخار المحلي.

2.2. تحليل تطور معدل الفائدة كعائد على الادخار المحلي في الجزائر للفترة (1985-2015):

- يعرف معدل الفائدة على أنه السعر الذي يدفعه البنك المركزي على إيداعات البنوك التجارية لديه، ويعد مؤشرا لأسعار الفائدة لدى البنوك التجارية الذي لا ينبغي أن يقل عن سعر البنك المركزي، فهو بمثابة مؤشر يعتمد عليه في اتخاذ قرار الادخار من عدمه. والجدول رقم (02) يبين تطور معدل الفائدة في الجزائر للفترة (1985 - 2015)
- الجدول رقم (02): يبين تطور معدل الفائدة في الجزائر للفترة (1985 - 2015)

السنوات	معدل الفائدة %	السنوات	معدل الفائدة %	السنوات	معدل الفائدة %
---------	----------------	---------	----------------	---------	----------------

1.8	2007	13	1996	2.5	1985
1.8	2008	11	1997	2.75	1986
1.8	2009	9.5	1998	5	1987
1.8	2010	8.5	1999	5	1988
1.8	2011	7.5	2000	6	1989
1.8	2012	6.3	2001	10.5	1990
1.8	2013	5.3	2002	11.5	1991
1.75	2014	5.3	2003	11.5	1992
1.75	2015	3.6	2004	11.5	1993
		1.9	2005	15	1994
		1.8	2006	14	1995

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء والبنك الدولي.

- معدل الفائدة هو العائد الذي تدفعه البنوك التجارية أو ما شابهها للودائع لأجل أو الودائع الادخارية، من خلال معطيات الجدول رقم (02) نميز ثلاثة مراحل لتطور أسعار الفائدة في الجزائر.
- المرحلة الأولى ما بين (1985-1990): عرفت فيها معدلات الفائدة انتعاشا تماشيا مع الإصلاحات النقدية في سنة 1985 التي كان الهدف منها تحرير معدلات الفائدة في الجزائر لزيادة تعبئة الادخار وتوجيهه نحو تمويل الاستثمار.
- المرحلة الثانية ما بين (1990-1995): ارتفعت فيها معدلات الفائدة بوتيرة عالية حيث انتقلت من 6% لسنة 1989 إلى 15% كحد أقصى لسنة 1994، والسبب في ذلك يعود إلى نقص الطلب على النقود وبالتالي نقص القروض المقدمة للاقتصاد، وبداية التطبيق الفعلي لبرنامج التعديل الهيكلي المسطر من طرف صندوق النقد الدولي.
- المرحلة ما بين (1995-2015): في هذه المرحلة انخفضت معدلات الفائدة تدريجيا إلى أن وصلت إلى 8.5% لسنة 1999 وهي نهاية فترة برنامج التعديل الهيكلي، وتطبيق السلطات سياسة نقدية صارمة من أجل التحكم في نمو الكتلة النقدية، ثم استمرت في الانخفاض إلى أن استقرت في معدل 1.8% طيلة السنوات الأخيرة من فترة الدراسة.
- يدل التذبذب الذي عرفه تطور معدلات الفائدة في الجزائر خلال فترة الدراسة على عدم تأثيرها في حجم الادخار لا بالزيادة ولا بالنقصان، أي أن الادخار المحلي غير حساس اتجاه أسعار الفائدة، وهذا يعني أن أسعار الفائدة لا تساهم بدور كبير أو دورها يكاد أن ينعدم في تشجيع الادخار المحلي في الجزائر.

3.2. تحليل تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1985-2015):

النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الأعوان الاقتصادية في محيط اقتصادي معين، وله علاقة تأثير وتأثر في الادخار المحلي، والجدول رقم (03) يبين تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1985-2015).

الجدول رقم (03): يبين تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1985-2015)

السنوات	معدل النمو %	السنوات	معدل النمو %	السنوات	معدل النمو %
1985	3.69	1996	4.09	2007	3
1986	0.4	1997	1.09	2008	2.39
1987	0.69-	1998	5.1	2009	2.39
1988	1-	1999	3.2	2010	3.3
1989	4.4	2000	2.2	2011	2.49
1990	0.8	2001	2.59	2012	3.4
1991	1.2-	2002	4.7	2013	2.8
1992	1.8	2003	6.9	2014	3.8
1993	2.1-	2004	5.19	2015	3.9
1994	0.89-	2005	5.09		
1995	3.79	2006	2		

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء والبنك الدولي

- من خلال معطيات الجدول رقم (03) أعلاه نلاحظ أن معدلات النمو الاقتصادي عرفت نموا متذبذبا في المرحلة ما بين (1985-1999) بسبب الأوضاع السياسية والأمنية التي عرفتها الجزائر آنذاك، حيث سجلت معدلات سالبة في السنوات 1987، 1988، 1991، 1993 و1994 تقدر بـ: -0.69%، -1%، -1.2 %، -2.1%، -0.89% على التوالي.

أما المرحلة (2000-2015) فقد أخذت معدلات النمو في التحسن بسبب برامج التعديل الهيكلي والإصلاح وإجراءات الدخول في اقتصاد السوق وتنامي الإيرادات الوطنية من مداخيل المحروقات، لكن ذلك كله لم يتعدى عتبة 6.9% في سنة 2003. مما أدى زيادة الادخار المحلي في هذه الفترة. فالادخار المحلي في الجزائر يتأثر بالنمو الاقتصادي. ولكن في الجهة المقابلة لا يؤثر على النمو الاقتصادي. وهذا لا يعكس علاقة تأثير وتأثر (خصوصا في المدى القصيرة).

4.2. تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة (1985-2015):

يعرف التضخم على أنه الارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات مع انخفاض القدرة الشرائية للنقود، وهو بذلك يعتبر أحد محددات الادخار على المستوى الكلي أو الفردي من خلال تأثيره على الاستهلاك أو الادخار، ويبين الجدول رقم (04) تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة (1985-2015) كما يلي:

الجدول رقم (04): يبين تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة: (1985-2015)

السنوات	معدل التضخم %	السنوات	معدل التضخم %	السنوات	معدل التضخم %
1985	10.5	1996	18.75	2007	3.7
1986	12.3	1997	5.75	2008	4.9
1987	7.5	1998	4.95	2009	5.7

3.9	2010	2.66	1999	5.9	1988
4.5	2011	0.3	2000	9.5	1989
8.9	2012	4.2	2001	17.90	1990
3.3	2013	1.4	2002	25.87	1991
2.92	2014	4.3	2003	31.69	1992
4.78	2015	4	2004	20.59	1993
		1.4	2005	28.95	1994
		2.3	2006	29.87	1995

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء والبنك الدولي

من خلال معطيات الجدول رقم (04) أعلاه نلاحظ تذبذب معدلات التضخم خلال سنوات فترة الدراسة بسبب تفاوت الإجراءات والسياسات النقدية المتبعة خلال تلك الفترة، والمحاولات الرامية للحد من الضغوط التضخمية، التي نجحت في بعض السنوات وفشلت في سنوات أخرى، ففي السنوات الأولى من فترة الدراسة عرفت معدلات مرتفعة وصلت إلى نسبة 31.69% في سنة 1992، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها تخفيض قيمة الدينار الجزائري، ثم أخذ في الانخفاض تدريجيا لكن بصورة متذبذبة، مما يؤثر على مستوى الادخار بنفس الصورة لكن بالعلاقة العكسية لأن التضخم يعمل على القضاء على المدخرات بتآكل القيمة الحقيقية للعملة الوطنية وعدم توزيع الدخل بصورة عادية، فالعون الاقتصادي عندما يلاحظ وجود دفعة تضخمية معتبرة في الأسعار يقرر الرفع من مشترياته والخفض من الميل المتوسط للادخار.

5.2. تحليل تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر للفترة (1985-2015)

رصيد الميزانية العامة للدولة: يعبر رصيد الميزانية العامة للدولة عن الفرق بين الموارد المتمثلة في الضرائب والاستخدامات المتمثلة في الإنفاق الحكومي والتحويلات (أحمد ع.، 2010، صفحة 64). قد يكون موجبا، وقد يكون سالبا، معبرا عن مشكلة العجز في الميزانية، وأن زيادة عجز الميزانية العامة يؤدي إلى خفض الادخار الحكومي وزيادة الاستهلاك الكلي، وهو ما يؤدي إلى خفض الادخار المحلي. كما أن تحقيق فائض في الميزانية العامة سيؤدي إلى زيادة الادخار الحكومي، وهو ما ينعكس إيجابا على الادخار المحلي.

الجدول رقم (05): يبين تطور رصيد الميزانية العامة للدولة للفترة (1985 - 2015) - الوحدة مليار دينار

جزائري

السنوات	رصيد الميزانية	السنوات	رصيد الميزانية	السنوات	رصيد الميزانية
1985	2342	1996	100.548	2007	579.3
1986	12227	1997	81.473	2008	1046.5
1987	10993	1998	140.69-	2009	570.3-
1988	26200	1999	161.47-	2010	2022.9-
1989	8100-	2000	54.38-	2011	3007.8-

3498.2-	2012	55.23	2001	16	1990
2240.2-	2013	42.5-	2002	36.8	1991
3236.8-	2014	173.727-	2003	108.267-	1992
4173.4-	2015	273.4-	2004	162.678-	1993
		1080.6	2005	81.148-	1994
		1187.1	2006	147.886-	1995

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء والبنك الدولي

- نلاحظ من خلال الجدول رقم (05) أن رصيد الميزانية العامة عرف عجزا في معظم سنوات الدراسة وذلك بسبب عدم استقرار الذي تعرفه السوق النفطية، فانخفاض أسعار النفط يقضي إلى انخفاض إيرادات النفطية من جهة، وفي الوقت ذاته لم يجري تخفيض مماثل للإنفاق العام ليتناسب مع انخفاض الإيرادات من جهة أخرى. وكذلك بسبب قلة وتنوع مصادر الإيرادات العادية. مما يؤثر سلبا على الادخار المحلي، الذي يعتبر مصدرا هام لتشجيع على زيادة وتنوع مصادر الإيرادات العادية. فالإيرادات الموازنة العامة في الجزائر، تعتمد بشكل كبير على عائدات النفطية، مما يبين أن الادخار الحكومي الذي يعبر عنه رصيد الميزانية العامة في حالة الفائض، تابع لتغيير أسعار النفط في السوق العالمية.

6.2. تحليل تطور رصيد الحساب الجاري للجزائر للفترة (1985-2015)

رصيد الحساب الجاري: يعتبر الحساب الجاري أهم المكونات ميزان المدفوعات، ويضم الميزان التجاري، ميزان الخدمات، وميزان التحويلات من جانب واحد. أي أنه يقيس الفرق بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات، إضافة إلى صافي التحويلات النقدية من وإلى الاقتصاد خلال الفترة زمنية محددة (لخطر، 2017، صفحة 287). ويكون رصيد الحساب الجاري موجبا أو سالبا، ففي حالة تحقيق رصيد موجب (فائض)، فهذا يعني أن البلد له القدرة على التمويل باعتباره استطاع تكوين ادخار صافي من خلال تعامله مع الخارج، أما في حالة تحقيق رصيد سالب (عجز). فهذا يترتب عليه ضرورة لجوء الدولة إلى الاقتراض الخارجي لتمويل هذا العجز (احتياج التمويل)، وبالتالي يمكننا القول أن رصيد الحساب الجاري مؤشر على القدرات أو احتياجات التمويل. وأن التحسن في رصيد الحساب الجاري سيؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام، ومنه زيادة الادخار المحلي. إن إشارة معامل رصيد الحساب الجاري ينبغي أن تكون موجبة، ذلك أن العلاقة بين رصيد الحساب الجاري ومعدل الادخار المحلي هي علاقة طردية.

الجدول رقم (06): يبين تطور رصيد الحساب الجاري للجزائر للفترة (1985-2015) الوحدة مليار دولار أمريكي

السنوات	رصيد الحساب الجاري	السنوات	رصيد الحساب الجاري	السنوات	رصيد الحساب الجاري
1985	1.015	1996	1.2	2007	30.59
1986	2.23-	1997	3.95	2008	34.45
1987	0.141	1998	1.12-	2009	0.41
1988	2.04-	1999	0.02	2010	12.16

17.17	2011	8.93	2000	1.08-	1989
12.418	2012	7.06	2001	1.33	1990
1.153	2013	4.36	2002	2.39	1991
9.277-	2014	8.84	2003	1.3	1992
27.289-	2015	11.12	2004	0.8	1993
		21.18	2005	1.8-	1994
		28.95	2006	2.2-	1995

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء والبنك الدولي.

- نلاحظ من خلال الجدول رقم (06) أن رصيد الحساب الجاري سجل عجزا في أغلب سنوات الفترة (1985-1999). حيث وصل هذا العجز إلى ما قيمته 2.28 مليار دولار في سنة 1986. وهذا بسبب تقلبات في أسعار النفط التي حدثت في تلك الفترة، مما أثر سلبا على الادخار المحلي حيث انخفض في تلك الفترة إلى قيمة 19.89 مليار دج (جدول رقم 07). في سنة 1988.

كما سجل فائضا في سنوات الفترة (2000-2013)، حيث حقق أعلى فائض له في هذه الفترة بمقدار 34.45 مليار دولار، في سنة 2008، وهذا بسبب انتعاش أسعار النفط خلال تلك الفترة، ما لمسنا له أثر إيجابي على الادخار المحلي حيث سجلت له أعلى قيمة في تلك الفترة بـ 57.4 مليار دج (جدول رقم 07) سنة 2006. أما في سنتي 2014 و2015 سجل عجزا بقيمة 9.27 مليار دولار و27.28 مليار دولار على التوالي نتيجة لسقوط حاد لأسعار النفط، وهذا ما لاحظنا له أثر سلبي على الادخار المحلي حيث انخفض إلى قيمة 36.40 مليار دج (جدول رقم 07) في سنة 2015. وهذا ما يدل على التأثير الواضح لتقلبات أسعار النفط على رصيد الحساب منه على الادخار المحلي.

7.2. تحليل تطور أسعار النفط للجزائر للفترة (1985-2015)

أسعار النفط: نظريا يمكننا القول أن الادخار المحلي في الاقتصاد الجزائري هو شديد الحساسية لتقلبات أسعار النفط فإن ارتفاع هذا الأخير سيترتب عليه زيادة العائدات النفطية، وبالتالي تراكم فوائض مالية متمثلة في الادخار الحكومي الذي هو جزء من الادخار المحلي للدولة. وبالمقابل فإن انخفاض أسعار النفط سيؤثر على العائدات النفطية للدولة (الجباية البترولية) وبالتالي على الادخار الحكومي، ومنه التأثير السلبي على الادخار المحلي، فالعلاقة بينها هي علاقة طردية. (لخطر، 2017، صفحة 287).

الجدول رقم (07): يبين تطور أسعار النفط للفترة (1985-2015) الوحدة دولار أمريكي

السنوات	سعر النفط	السنوات	سعر النفط	السنوات	سعر النفط
---------	-----------	---------	-----------	---------	-----------

69.08	2007	20.29	1996	27.01	1985
94.45	2008	18.86	1997	13.57	1986
61.06	2009	12.28	1998	17.73	1987
77.45	2010	17.44	1999	14.24	1988
107.46	2011	27.60	2000	17.31	1989
109.45	2012	23.12	2001	22.26	1990
105.87	2013	24.36	2002	18.62	1991
96.29	2014	28.10	2003	18.44	1992
52.79	2015	36.05	2004	16.33	1993
		50.64	2005	15.53	1994
		61.08	2006	16.86	1995

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء والبنك الدولي.

● نلاحظ من خلال الجدول رقم (07). أن أسعار النفط عرفت تراجعاً في معظم سنوات الفترة (1985-1999). حيث انخفضت إلى ما قيمته 13.57 و 12.28 دولار أمريكي للبرميل في سنة 1986 و 1998. على التوالي. هذا التراجع أثر بالسلب على الجباية البترولية للدولة منه على الادخار الحكومي. وبالتالي على الادخار المحلي الذي سجل هو الآخر انخفاضاً في تلك الفترة وصل إلى حد 19.89 مليار دج (جدول رقم 08). في سنة 1988.

كما عرفت انتعاشاً في الفترة (2000-2013). حيث سجلت ارتفاعاً وصل إلى قيمة 109.45 دولار للبرميل في سنة 2012. وهذا ما لاحظناه أثر إيجابي على الجباية البترولية للدولة وبالتالي على الادخار الحكومي بصفة خاصة والادخار المحلي بصفة عامة الذي سجل هو الآخر انتعاشاً في هذه الفترة وصل إلى حد 57.40 مليار دج (جدول رقم 08). في سنة 2006. ثم عادت إلى التراجع في سنتي 2014 و 2015 إلى أن سجلت هبوطاً إلى قيمة 52.79 دولار للبرميل في سنة 2015. مما أدى إلى تراجع الادخار المحلي هو كذلك إلى ما قيمته 36.40 مليار دج (جدول رقم 08) في نفس السنة.

الجدول رقم (08): يبين تطور الادخار المحلي للفترة (1985 - 2015) - الوحدة مليار دينار

السنوات	الادخار المحلي	السنوات	الادخار المحلي	السنوات	الادخار المحلي
1985	36.47	1996	31.73	2007	56.99
1986	29.58	1997	31.90	2008	57.08
1987	32.06	1998	27.46	2009	46.55
1988	19.89	1999	31.84	2010	47.99
1989	20.65	2000	45.03	2011	46.20
1990	27.47	2001	41.74	2012	47.53
1991	36.74	2002	40.89	2013	46.19

44.15	2014	45.05	2003	32.02	1992
36.40	2015	48.06	2004	27.10	1993
		55.16	2005	26.20	1994
		57.40	2006	27.12	1995

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء والبنك الدولي.

الخاتمة:

تكتسي المتغيرات الاقتصادية المتمثلة في كل من العمق المالي وسعر الفائدة والدخل والتضخم أهمية بالغة من حيث تأثيرها على المدخرات المحلية اللازمة لتحقيق معدلات مستقرة ومقبولة للنمو الاقتصادي، لذا عملت الدول بمختلف مذاهبها السياسية على تنمية الوعي الادخاري فيها، بتوجيه هذه المتغيرات الاقتصادية بشتى الطرق نحو الوجهة التي تمكنها من جذب وتجميع المدخرات المحلية، لاستخدامها في تمويل التنمية الاقتصادية، وقد تباينت قدرة هذه المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني الجزائري، في توليد المدخرات المحلية خلال فترة الدراسة (1985 - 2015)، حيث تميزت بالتأثير الضعيف أو يكاد أن ينعدم في بعضها على توليد المدخرات المحلية وأن الادخار المحلي غير حساس اتجاه هذه المتغيرات.

لكن نجد في المقابل أن كل من معدل النمو، رصيد الميزانية العامة، رصيد الحساب الجاري، أسعار النفط ذات تأثير واضح على معدلات الادخار المحلي في الجزائر. لكون الاقتصاد الجزائري يعتمد في مداخله بشكل كبير على عائدات صادرات المحروقات. ومنه فإن الاقتصاد الجزائري معرض لمخاطر تقلب أسعار النفط في الأسواق العالمية.

لذا يجب على مسؤولي السياسة الاقتصادية الاحتراس ضد هذه المخاطر، هذا من جهة ومن جهة أخرى، فإن الصعوبات المالية التي تعيشها الجزائر اليوم بسبب انهيار أسعار المحروقات توفر لها فرصة تاريخية للتعامل مع التحديات في الوقت الراهن، وهو ما يقضي البحث عن فرص الاستثمار التي تكفل لها تحقيق هدفها الاستراتيجي في تنويع مصادر دخلها، وخلق مصادر تعويض تراجع مخزونها النفطي، سواء تمثلت تلك الفرص في قطاعات الاقتصاد الداخلي، أو كانت فرص استثمارية خارجية، وعلى مسؤولي السياسة الاقتصادية كذلك أن يعوا بأنه يوجد الكثير ممن يفضلون عدم الاستجابة في قراراتهم الادخارية لأسعار الفائدة، ويفضلون بالمقابل الربط بين توظيف أموالهم، وبين مؤشرات الربحية في الأنشطة الاقتصادية. وهذا يقتضي التخلي عن معدل الفائدة أو على الأقل عدم إجبار الأفراد على التعامل به أخذاً أو عطاءاً، إذا ما أريد تبني إستراتيجية وطنية لحشد وتعبئة المدخرات بمختلف أصنافها.

قائمة المراجع

1. أحمد سلامي، مقال بعنوان: مدخرات القطاع العائلي في الجزائر بين الواقع والطموح دراسة تحليلية للفترة (1970 - 2013). المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة الجزائر، العدد 02، جوان 2015.
2. أحمد سلامي، مقال بعنوان، أهم مؤشرات الادخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر خلال الفترة 1970 - 2010. مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر عدد 11، 2012.
3. بربري محمد أمين، مقال بعنوان: العوامل المؤثرة على الادخار العائلي في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية - جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف- الجزائر، العدد 10، جوان 2013.
4. حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد التحليلي الكلي، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
5. خلادي إيمان نور اليقين، رسالة ماجستير بعنوان: دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، جامعة الجزائر 03، تخصص تحليل اقتصادي، الموسم 2011/2012

6. درواسي مسعود، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية: بعنوان: السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر للفترة (1990 - 2004)، جامعة الجزائر، 2006.
7. سبير محمد معتوق، معضلة سعر الفائدة في الاقتصاد المصري، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي السادس بعنوان: مؤتمر للمدخرات في مصر، مصدرها، قنوات تعبئتها واتجاهات تخصيصها، جامعة المنصورة القاهرة 1989.
8. خالد عبد الرحمان البسام، نموذج للاذخار العائلي في المملكة العربية السعودية دراسة قياسية للفترة (1980 - 2002)، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، العدد 01، 2005.
9. مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية - نظريات وسياسات وموضوعات-، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.
10. صبيحي تادرس، محمد يونس، مقدمة في الاقتصاد، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1984.
11. عبد العزيز قاسم محارب، الأزمة المالية العالمية الأسباب والعلاج، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011.
12. غازي عناية، تمويل التنمية الاقتصادية بالتضخم المالي، دار الجيل، بيروت، دون سنة النشر.
13. فتحي أحمد علي آدم، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد بعنوان: أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في السودان للفترة (1990-2013) جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2005.
14. محمد عبد العزيز عجيمة، عبد الرحمان يسري أحمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1992.
15. الهادي أحمد محمد حسن، مقال بعنوان: الادخار في النظام الإسلام، معهد البحوث الإسلامية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2011، على الرابط: http://www.sustech.edu/staff_publications/20120226103804244.pdf
16. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفاء، عمان، ط1، 2005.
17. عبدالله ناصر العريفي، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، بعنوان: محددات الادخار المحلي في المملكة العربية السعودية. - كلية العلوم الإدارية جامعة الملك سعود- الرياض، 2006.
18. أحمد سلامي، عبد الحق بن تفات، عبد الرزاق مولاي لخضر، مقال بعنوان: محددات الادخار المحلي في الاقتصاد الجزائري- دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1970 - 2015) كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة - الجزائر- مجلة الباحث العدد 17/2017.
19. آدم سميث (1723 - 1790) اقتصادي انجليزي وهو مؤسس علم الاقتصاد وقد ذاع صوته بعد نشره لكتابه " بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" سنة 1776.
20. جون باتيست ساي (1767-1832) فرنسي الأصل وقد قام بنشر تعاليم المدرسة التقليدية الانجليزية، من مرلفاته: الاقتصاد السياسي في ستة أجزاء سنة 1830، وله عدة نظريات منها قانون المنافذ.
21. ألفريد مارشال (1842-1924) إنجليزي الأصل شغل منصب بروفيسور في الاقتصاد السياسي بجامعة كامبردج (1885-1908) من بين تلامذته نجد كينز
22. خليل دعاس، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية بعنوان: الادخار المحلي والتمويل الخارجي بين التكامل والإحلال دراسة حالة الدول العربية، جامعة الجزائر، الجزائر
23. جون مينارد كينز (1883 - 1946) اقتصادي انجليزي صاحب المرجع الشهير " النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقد" الذي ظهر سنة 1936.
24. رياض إسماعيل (بدون سنة النشر)، الادخار في المجتمع الاشتراكي، مكتبة القاهرة، دار الحامي للنشر.
25. كبير مولود و بلعباس رايح، مقال بعنوان: دراسة السببية بين الادخار المحلي ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1970 - 2011، مجلة الدفاتر الاقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، العدد 1، سنة 2015، الجزائر
26. بن حليف طارق، مقال بعنوان أثار الادخار المحلي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1985 - 2012، مجلة الدفاتر الاقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، العدد 2، سنة 2016، الجزائر.
27. كبير مولود، أطروحة دكتوراه بعنوان: الادخار ودوره في النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية، تخصص علوم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، دفعة (2015-2016) الجزائر.
28. العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2006.

29. فالح عبد محمد الحقباني، أطروحة دكتوراه بعنوان: الادخار العائلي وأثره في التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي – مع دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية، قسم الدراسات العليا الشرعية، شعبة الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، الموسم (1998 - 1999) السعودية.

30. طالي خيرة، رسالة ماجستير بعنوان: نمذجة قياسية لسلوك ادخار العوائل الجزائرية في ظروف التضخم، في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

31. جمال الدين سعيد، النظرية العامة لكينز بين الرأسمالية ولاشتراكية، مطبعة لجان البيان العربي، القاهرة، 1972. مصر

32. عبد القادر زيتوني، مذكرة ماجستير، بعنوان: محددات ادخار قطاع العائلي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1970 - 2008)، في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وبنوك، جامعة الشلف، (2009-2010)، الجزائر.

33. Athukorala ; P. and K. sen ; "The Determinants of private saving in India"; world Development; volume 32; Issue 3; 2004.

34. Mamtaz Hussain ; Oscar T. Brookins "On the Determinant of National savings: An Extreme_Bounds Analysis"; Review of world Economics. Volume 137; Issue 1; 2001.

35. Hafizah Hammad Ahmad Khan ; Hussin Abdullah; "Saving Determinants in Malaysia"; Jurnal Ekonomi Malay 44; 2010.